

Distr.
GENERALE/CN.4/2001/35
1 February 2001ARABIC
Original: ENGLISHالمجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

التقرير المقدم من المفوضة السامية لحقوق الإنسان عملاًبقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٤/٢٠٠٠حالة حقوق الإنسان في سيراليون

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤ - ١ مقدمة
٤	٢٨- ٥ حالة حقوق الإنسان
٤	١٩- ٥ ألف- تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن
١٠	٢٣-٢٠ باء- المحكمة الخاصة المستقلة
١١	٢٥-٢٤ جيم- الأطفال والتراعات المسلحة
	 دال- العنف ضد المرأة وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات
١٢	٢٦ موجزة أو الإعدام التعسفي

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٢	٢٧	هـ- أشكال الرق المعاصرة
١٣	٢٨	واو- حرية التعبير
١٣	٢٩-٤٤	ثالثا- أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في سيراليون
١٦	٣٨-٤٢	ألف- إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة
١٧	٤٣-٤٤	باء- لجنة حقوق الإنسان
١٨	٤٥	رابعا- الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - طلبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٢٤/٢٠٠٠، إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون، مع الإشارة إلى التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٢ - وقد مدد مجلس الأمن، في قراره ١٣٢١ (٢٠٠٠) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتشتمل الولاية التشغيلية/الوظيفية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كما حددها مجلس الأمن في قراره ١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ و ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وكما أعيد تأكيدها في القرار ١٣١٣ (٢٠٠٠) المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، على المهام التالية ذات الأولوية:

(أ) المحافظة على أمن شبه جزيرة لونغي وشبه جزيرة فريتاون والطرق الرئيسية المؤدية إليهما؛

(ب) الاضطلاع بمهمة الردع، والمجاهمة الحاسمة عند الاقتضاء للتصدي لخطر هجمات الجبهة المتحدة الثورية من خلال الرد القوي على أي أعمال قتالية أو التهديد الوشيك والمباشر باستخدام القوة؛

(ج) نشر القوة تدريجيا، في إطار هيكل تنفيذي متماسك، وبما يكفي من أعداد وكثافة في المواقع الاستراتيجية الرئيسية والمراكز السكانية الأساسية، وبالتنسيق مع حكومة سيراليون، لمساعدة تلك الحكومة فيما تضطلع به من جهود لبسط سلطة الدولة، واستعادة القانون والنظام، وزيادة استقرار الأحوال تدريجيا في جميع أنحاء البلد، وذلك من خلال وجودها وفي إطار ولايتها، والقيام، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، بتوفير الحماية للمدنيين المهددين بخطر التعرض الوشيك للعنف البدني؛

(د) القيام بدوريات نشطة على خطوط الاتصال الاستراتيجية، ولا سيما الطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة، من أجل السيطرة على الأرض وتأمين حرية الحركة وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية؛

(هـ) المساعدة في تشجيع العملية السياسية التي تفضي، في جملة أمور، إلى تجديد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كلما أمكن.

٣ - وقد طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره ١٣١٥ (٢٠٠٠) المؤرخ في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بعد أن أحاط علما بنداء موجه من رئيس سيراليون في رسالة إلى الأمين العام، أن يتفاوض لعقد اتفاق مع حكومة سيراليون لإنشاء محكمة خاصة مستقلة، وأوصى بأن يشمل اختصاص المحكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط

الأكبر من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فضلا عن الجرائم المحددة بموجب القانون السيراليوني ذي الصلة والمرتبكة في أراضي سيراليون. كما طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، ولا سيما عن المشاورات والمفاوضات التي يجريها مع حكومة سيراليون. وطلب المجلس كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بشأن المسائل المتصلة بطبيعة المحكمة الخاصة واختصاصها وهيكلها التنظيمي والجوانب العملية لإنشائها وأدائها لوظائفها.

٤- وفي الفقرة ٢٢ من القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير إلى المجلس كل ٤٥ يوما تتضمن، في جملة أمور، تقييما للأوضاع الأمنية السائدة بحيث يتسنى إبقاء مستويات القوات والمهام التي يتعين أن تنجزها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قيد الاستعراض.

ثانيا - حقوق حالة الإنسان

ألف - تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن

٥- منذ قيام المفوضة السامية بتقديم تقريرها السابق إلى اللجنة بشأن حالة حقوق الإنسان في سيراليون (E/CN.4/2000/31 المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن التقارير الثمانية التالية فضلا عن تقريرين إضافيين ورسالة تتعلق بسيراليون: S/1999/1223 المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وS/2000/13 المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وAdd.1 المؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وS/2000/186 المؤرخ في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، وS/2000/455 المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، وS/2000/751 المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وS/2000/832 المؤرخ في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ وAdd.1 المؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وS/2000/915 المؤرخ في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وS/2000/1055 المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وS/2000/1199 المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٦- وقد لاحظ الأمين العام، في تقاريره المؤرخة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ و ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، أن حالة حقوق الإنسان لا تزال خطيرة. إذ تتواصل الاعدامات التعسفية، وأعمال الاغتصاب والاختطاف والنهب. كما لاحظ الأمين العام أن الحالة الأمنية في سيراليون لا تزال تبعث على بالغ القلق وبخاصة في منطقة بورت لوكو حيث لا يزال المدنيون الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها قوات الجيش السيراليوني السابق يتعرضون للاختطاف والاعتصاب والمضايقة، كما أنهم لا يزالون يتعرضون لنهب ممتلكاتهم وحرق منازلهم. وحذر الأمين العام مرتكبي هذه الأفعال من أن أفعالهم هذه ليست مشمولة بالعمو الصادر بموجب اتفاق السلام المعقود في لومي وبالتالي فسيتم تحميلهم المسؤولية عن أفعالهم. ولا تزال الانتهاكات

والتجاوزات متفشية في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية. فقد قامت قوات الجبهة بمضايقة المدنيين وفرضت عليهم ضرائب غير مشروعة، وجندت الأطفال كمقاتلين واختطفت الرجال والنساء والفتيات واحتجزت الكثيرين منهم في مراكز الاحتجاز غير المشروعة التابعة لها. ولا تزال الجهود التي تبذلها لجنة الافراج عن أسرى الحرب وغير المقاتلين التي ترأسها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل تأمين الافراج عن عدد كبير من المختطفين المحتجزين لدى الجبهة المتحدة الثورية وعناصر في الجيش السيراليوني السابق. تفتقر إلى الفعالية بسبب عدم تعاون الجبهة المتحدة الثورية وقوات الجيش السيراليوني السابق. وكتطور ايجابي، أفاد الأمين العام بأنه بفضل الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، قام أفراد تابعون لقوات الجيش السيراليوني السابق وقوات الجبهة المتحدة الثورية بالافراج عن نحو ٤٠٠ ١ شخص من البالغين والأطفال.

٧- وقد خلصت بعثات تقييم حالة حقوق الإنسان في مناطق بورت لوكو وماكيني ومغبورাকা وكابالا وكينياما ودارو إلى أن حالة حقوق الإنسان شهدت تحسناً في تلك المناطق التي تم فيها نشر جنود ومراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة. ولقد كان هذا التحسن في أحيان كثيرة نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية. كما أشار الأمين العام إلى قيام قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بتنظيم برنامج تدريبي متخصص للمسؤولين الوطنيين المكلفين برصد حالة حقوق الإنسان ولأفراد الشرطة وللعسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٨- ولكن هذا التحسن النسبي في حالة حقوق الإنسان قد تأكل بشدة بسبب اندلاع المحابمات المسلحة مرة أخرى في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٠. ونشأ هذا التدهور عن قيام مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية باعتداءات مسلحة على جنود حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة، واحتجاز عدة مئات من الأفراد التابعين للأمم المتحدة وتدمير المخيمات المخصصة لزرع السلاح وتسريح المجندين. وفي سياق تصاعد القتال مرة أخرى في أيار/مايو ٢٠٠٠، ارتكبت جميع أطراف النزاع - الجبهة المتحدة الثورية وميليشيات المتمردين وكذلك، بل وعلى نحو متزايد، عناصر من القوات المناصرة للحكومة - جرائم ضد السكان المدنيين، بما في ذلك عمليات تشويه واسعة النطاق فضلاً عن الاعتداء الجنسي على النساء واغتصابهن. وأعرب الأمين العام، في تقريره المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، عن قلقه إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني المرتكبة خلال القتال الذي اندلع في أيار/مايو ٢٠٠٠ من قبل قوات الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق. ودعا الأمين العام جميع أطراف النزاع إلى الامتناع عن مثل هذه الأفعال وإلى العمل على استعادة احترام سيادة القانون في جميع أنحاء هذا البلد.

٩- إن حالة حقوق الإنسان في أجزاء من سيراليون، وبخاصة في تلك المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، لا تزال خطيرة. فقد قامت قوات الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق

باختطاف المدنيين واستخدامهم في أعمال شاقة في مزارع انتاج زيت النخيل. كما وردت تقارير تشير إلى ممارسة أنشطة تعوق وصول المساعدة الإنسانية أو تفضي إلى حرمان الناس من الحصول على هذه المساعدة. ومن ذلك مثلاً أن قوات الجبهة المتحدة الثورية قد قامت في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ باحتجاز عدد من العاملين في مجال تقديم المعونة الوطنية والدولية في منطقة أليكاليا مما أعاق العمليات الإنسانية في هذه المنطقة. كما أفاد الأمين العام بأن قوات الجيش السيراليوني السابق قامت بمضايقة المدنيين ونهب القرى في منطقة كابالا. وفي هذه الأثناء، أعرب أفراد عائلات المقاتلين السابقين، وأغلبيتهم من النساء والأطفال، عن ضرورة اتخاذ تدابير خاصة تكفل سلامتهم. وكان معظم هؤلاء النسوة والأطفال قد اختطفوا ومن ثم فإنهم لا يستطيعون أن يعبروا بحرية عن رغبتهم في العودة إلى أسرهم الأصلية أمام محتطفيهم التابعين للمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق.

١٠- وقد حدد التقرير مسألة حماية الأشخاص المشردين داخلياً باعتبارها مسألة تتطلب اهتماماً عاجلاً. ففي منطقة بورت لوكو حيث اضطر المشردون داخلياً لمغادرة المناطق الآمنة من أجل تلبية احتياجاتهم الأمنية، كثيراً ما تعرض هؤلاء الأشخاص للاختطاف والاعتصاب بالإضافة إلى إكراههم على العمل في خدمة محتجزهم. وتشير تقديرات المنظمات الإنسانية إلى أن اندلاع النزاع مرة أخرى في أوائل أيار/مايو قد أفضى إلى تشريد أعداد جديدة من الأشخاص المشردين داخلياً تتراوح بين ١٤٠.٠٠٠ و ١٥٠.٠٠٠ شخص. وقد فر الآلاف جنوباً من لونسار وماكيني وماغبوركا والمناطق المجاورة في اتجاه طريق مازياكا-مايل ٩١ نحو بورت لوكو ولونغوي ومايل ٩١ والقرى المجاورة.

١١- إن اندلاع النزاع من جديد في أيار/مايو ٢٠٠٠ قد اتسم مرة أخرى بتجنيد الأطفال كمقاتلين على نطاق واسع. ففي ١٥ أيار/مايو، لاحظ مسؤولون معنيون بحقوق الإنسان، أثناء زيارة لمنطقة مازياكا، وجود عدة مقاتلين من الأطفال المسلحين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و ١٤ سنة منخرطين في صفوف قوة الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق والقوات التابعة لجيش سيراليون. كما عرف عن قوات الجبهة المتحدة الثورية قيامها بتجنيد أعداد أكبر من الأطفال في صفوف مقاتليها مقارنة بالمليشيات الأخرى. ويحدث بعض عمليات التجنيد هذه قسراً، أما أولئك الذين ينضمون "طواعية" فيفعلون ذلك في ظل ظروف لا تتاح لهم فيها أية خيارات أخرى. وفي ٣١ أيار/مايو، ذكر أن قوات الجبهة المتحدة الثورية قتلت رجلاً وصبيين في قرية مافوراي بالقرب من بورت لوكو بعد أن رفض هؤلاء الالتحاق بقوات الجبهة. وفي أوائل أيار/مايو، أوقف قادة الجبهة المتحدة الثورية مركبات عسكرية عند بوابات مركز الرعاية المؤقتة التابع لمنظمة كاريتاس في ماكيني لكي يحضوا الصبيان على الالتحاق بقواتهم مستخدمين أساليب تجمع بين الترغيب والترهيب. وتشير تقديرات موظفي مركز الرعاية المؤقتة إلى أن ما يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ صبياً تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة قد انضموا مرة أخرى إلى قوات الجبهة المتحدة الثورية. وأفاد فتى في الخامسة عشرة من العمر إلى أنه بعد أن تم تجنيده للمرة الثانية أمام بوابات مركز الرعاية المؤقتة، أصبح يكلف في جبهة القتال بمهمة تليم مدفع ثنائي الفوهة مضاد

للطائرات ينقل على شاحنة. ويبدو أن من أهم العوامل التي تجعل هؤلاء الأشخاص يقررون الانضمام مرة أخرى إلى قوات الجبهة ما يتمثل في نقص الأغذية المتاحة لهم في مركز الرعاية المؤقتة ورغبتهم في تجنب التعرض للمجاعة من خلال الانضمام إلى صفوف الجبهة المتحدة الثورية. إلا أن ثمة تطورا إيجابيا لاحظته الأمين العام في تقريره وهو أن ١٧٠٠ طفل محارب من أصل ما مجموعه ٥٠٠٠ قد التحقوا ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبفضل جهود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تم بالفعل جمع شمل بعض الأطفال وأسره.

١٢- ولقد أبرز الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ما يترتب على استمرار القتال من آثار على حقوق الإنسان للسكان المدنيين. ومن خلال إجراء مقابلات مع الأشخاص المشردين داخليا الذين وصلوا مؤخرا إلى منطقتي مايل ٩١ وبورت لوكو، استطاعت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون توثيق بعض حالات الإعدام بلا محاكمة بالإضافة إلى حالات جديدة من بتر الأطراف تعرض لها المدنيون على أيدي قوات الجبهة المتحدة الثورية. كما كانت هناك مزاعم موثوقة تشير إلى قيام "وحدات الفتیان" التابعة للجبهة المتحدة الثورية بإعدام بعض الأشخاص للاشتباه بفرارهم من قوات الجبهة أو إغراضهم عن القتال في صفوفها. وظلت النساء والفتيات يعانين من إساءات تستهدفهن كإناث. فقد تعرضن للاختطاف والضرب وأجبرن على الخضوع لمختطفهم لكي يتخذوهن "زوجات". ونتيجة للاغتصاب، أصيب الكثير من النساء بأمراض منقولة جنسيا. ومن الصعب التحقق من أعداد الضحايا لأن العديد منهن يعانين بصمت لخشيتهن من أن يوصمن بالعار.

١٣- وتشير إفادات شهود العيان إلى أن الهجمات التي تشنها طائرات عمودية حربية تقوم بتشغيلها عناصر حكومية قد أوقعت إصابات في صفوف المدنيين. وفي أعقاب الغارات الجوية على منطقتي ماكيني وماغبوراكا في الفترة بين ٣١ أيار/مايو و٧ حزيران/يونيه، قتل ما لا يقل عن ٢٠ مدنيا من بينهم نساء وأطفال. كما أفاد الأمين العام بأن قوة الدفاع المدني قد ارتكبت أعمال قتل خارج نطاق القضاء واستخدمت الأطفال كجنود وأساءت معاملة المحتجزين/السجناء الموجودين لديها من عناصر الجبهة المتحدة الثورية. وفي منطقتي بو وبورت لوكو، أولت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون اهتماما خاصا لمعاملة أفراد الجبهة المتحدة الثورية المحتجزين من قبل قوات الحكومة والقوات المتحالفة معها. وقد قام أفراد يشنونه بانتمائهم إلى قوات الجبهة المتحدة الثورية في منطقة مايل ٩١ رغبة منهم في تجنب الأعمال الانتقامية من قبل قوات الدفاع المدني، بتسليم أنفسهم إلى الشرطة خشية تعرض حياتهم للخطر.

١٤- وتشير تقارير حقوق الإنسان الواردة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى أن استمرار القتال خلال هذه الفترة قد اتسم بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد تم في هذه التقارير توثيق حدوث حالات إعدام خارج نطاق القضاء، فضلا عن أعمال التشويه والتعذيب والاختطاف والتجنيد القسري واستخدام الأطفال والبالغين كجنود، وأعمال السخرة، والتدمير العشوائي لممتلكات المدنيين ونهبها، والتشريد الداخلي

للأشخاص على نطاق واسع. وفي بداية الأزمة التي حدثت في أيار/مايو، قام متمردون في منطقة ماكينى بمهاجمة وقتل أربعة من جنود حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة. وفي حادثة وقعت في ٨ أيار/مايو، قام مناصرون لفوداي سنكوح، قائد الجبهة المتحدة الثورية، بإطلاق النار على المشاركين في مظاهرة سلمية أمام منزله مما أدى إلى مقتل نحو ٢٠ شخصا وإصابة ٧٤ شخصا آخرين بجروح. كما يتفق شهود العيان فيما يروونه عن حدوث إعدامات خارج نطاق القضاء من قبل قوات الجبهة المتحدة الثورية خلال هذه الفترة. ففي حادثة وقعت بالقرب من ماكومري على سبيل المثال، يزعم أن جماعة تابعة للجبهة المتحدة الثورية قامت بإعدام رجل وإجهاض زوجته مما أدى إلى قتلها وجنينها. وفي حزيران/يونيه، قامت عناصر تابعة للجبهة المتحدة الثورية بضرب ثلاثة ذكور بالعصي حتى الموت في قرية باكيلون في منطقة بورت لوكو. وأفادت امرأة في التاسعة عشرة من العمر بأنه تم إعدام زوجها وزوجته الأخرى بدون محاكمة، وأنه تم تشويه أجساد ثلاثة أطفال محتطفين في أوائل أيار/مايو بالقرب من ماكينى. وأفادت فتاة في الثانية عشرة من العمر قابلها مسؤول معني بحقوق الإنسان تابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مستشفى كوناوت في فريتاون بأن أفرادا تابعين للجبهة المتحدة الثورية في مانغي قاموا بتر أيدي سبع إناث من المدنيين. وقالت إن المتمردين قاموا أيضا بكسر ذراعها التي أصيبت بالتهابات شديدة لأنها لم تتمكن من الحصول على رعاية طبية إلا بعد شهر من وقوع الحادث ولذلك فقد تعين بتر ذراعها.

١٥ - كما أن بعثات تقييم حالة حقوق الإنسان التي اضطلع بها قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في أعقاب اندلاع النزاع مرة أخرى في أيار/مايو قد أبلغت عن حدوث عدة حالات من الاغتصاب والتعدي الجنسي على النساء، وهي من السمات المميزة للنزاع في سيراليون. فقد قامت عناصر تابعة للجبهة المتحدة الثورية باختطاف خمس نساء من كامبا (قرب مفرق روجبيري) حيث تم اغتصابهن في أيار/مايو. وكانت ثلاث من هؤلاء النسوة اللواتي أحرقت مقابلات معهن يرضعن أطفالا وقت وقوع الحادث واضطرت اثنتان منهن لترك طفليهما الرضيعين مع أفراد من أسرتهن. وتعرضت النسوة للضرب بأعقاب البنادق. وخلال فترة ثلاثة أيام، تعاقب ستة رجال على اغتصاب واحدة من النساء اللواتي أحرقت مقابلات معهن. وتعاقب رجلان على اغتصاب امرأة أخرى من هؤلاء النسوة مرتين. وفي ماكينى، أفادت ممرضة بأن المستوصف المحلي قد عالج في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠ حالة من حالات الاغتصاب تشمل فتيات تقل أعمارهن عن ١٨ سنة. وقام شخص آخر من موظفي الحكومة العاملين في المجال الصحي بمعالجة ١٩ حالة من حالات الاغتصاب التي شملت فتيات تقل أعمارهن عن ١٨ سنة في منطقة مايل ٩١. وأفادت المصادر الطبية بأن معظم النساء من المشردين داخلها قد أصبن بأمراض منقولة جنسيا كنتيجة للاغتصاب في كثير من الأحيان.

١٦ - ويبدو أن مشكلة سيراليون قد اكتسبت بعدا إقليميا مقلقا عندما أصبح اللاجئون من سيراليون (وكذلك ليبيريا) إلى غينيا ضحايا لأعمال العنف في أعقاب التوتر الذي نشأ عن الغارات التي شنت على غينيا عبر الحدود والتي ألحقت فيها غينيا باللائمة على ليبيريا وقوات الجبهة المتحدة الثورية. وقد فر الكثير من اللاجئين والمشردين من

غينيا إلى أجزاء من شبه جزيرة لونغوي بعد أن تعرضوا لأعمال مضايقة مستمرة حين كانوا يعيشون داخل الحدود الغينية. وقد أعرب الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ عن قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان السائدة في مناطق الحدود بين سيراليون وغينيا.

١٧- وضمن سيراليون، وبخاصة في منطقتي بورت لوكو وكامبيا، لا يزال المدنيون يتعرضون للاختطاف ويجندون قسرا في صفوف القوات المقاتلة بينما تتعرض ممتلكاتهم للنهب من قبل عناصر تابعة للجبهة المتحدة الثورية. ويبدو أن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل "فتيان الجهة الغربية" في منطقة تلال أو كرا قد سجلت انخفاضا كبيرا في أعقاب العملية البريطانية التي تمت في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لإنقاذ جنود المملكة المتحدة المحتجزين من قبل مجموعة "فتيان الجهة الغربية" الذين كانوا يحتلون عندئذ مناطق حول تلال أو كرا. إلا أنه وردت تقارير تفيد بأن جماعة جنبيتيس، وهي قوة دفاع مدني متحالفة مع الحكومة مرابطة في مناطق كانت محتلة في السابق من قبل جماعة "فتيان الجهة الغربية" قد ارتكبت أيضا انتهاكات تمس حقوق الإنسان للمدنيين وبخاصة في المنطقتين الجنوبية والشرقية. فقد قامت جماعة جنبيتيس بعمليات إعدام بلا محاكمة وباحتجاز المدنيين تعسفا وابتزاز الأموال ونهب الممتلكات القيمة عند نقاط التفتيش. وقد وقعت هذه التجاوزات بالرغم من صدور أوامر عن قيادة الدفاع المدني الوطني تحذر قادة وأعضاء قوة الدفاع المدني من مثل هذه التصرفات. وأحدثت أنشطة قوات الدفاع المدني شرخا بينها وبين قوات الشرطة المدنية.

١٨- كما قدم الأمين العام معلومات عن نتائج بعثات تقييم حالة السجون التي اضطلع بها قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والتي شملت سجون فريتاون وبو وكينياما. وتبين أن أحوال السجون بصفة عامة ليست ملائمة ولكنه ليس هناك أي دليل على ممارسة إساءة المعاملة البدنية للسجناء أو المحتجزين. إلا أنه ظهرت على أجسام بعض الأطفال المحتجزين في سجن فريتاون المركزي علامات تدل على إصابتهم بأمراض جلدية خطيرة. وقد بحث منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة هذه المسألة مع السلطات الطبية في هذا السجن. وأعرب عن قلق إزاء حالة ما يسمى بالمعتقلين "السياسيين". فقد حرم هؤلاء من إمكانية الاتصال بالعالم الخارجي منذ أن تم احتجازهم في أعقاب الاضطرابات التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٠، ولم تتح لهم إمكانية الحصول على المساعدة القانونية كما لم يتم الإفراج عن أي محتجزين آخرين منذ أن تم في آب/أغسطس ٢٠٠٠ الإفراج عن ٢٠٠ من الأشخاص الذين يشتبه بانتمائهم إلى الجبهة المتحدة الثورية وغيرهم من أفراد القوات المقاتلة الأخرى.

١٩- وقد أدى اندلاع النزاع المسلح مرة أخرى منذ أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى زيادة حدة الانقسامات داخل البلد بين المناطق التي تسيطر عليها قوات الجبهة المتحدة الثورية المتمردة - نحو ٧٠ في المائة من الأراضي - والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتظل مشكلة عدم إتاحة إمكانية الوصول إلى المنطقة السابقة، نتيجة لهذه الانقسامات،

تشكل عائقا رئيسيا يحول دون إجراء أي تقييم مستقل ومباشر لحالة حقوق الإنسان السائدة فيها. إلا أن المعلومات التي تم جمعها من الأشخاص المشردين داخلها الفارين من المناطق التي تسيطر عليها قوات الجبهة المتحدة الثورية المتمردة تدل على أن حالة حقوق الإنسان لا تزال تثير بالغ القلق. وتتبع الحكومة من جانبها نهجا مزدوجا يستند إلى العمل العسكري والسياسي بهدف إنهاء الأعمال الحربية. فقد أُلقت القبض على فوداي سنكوح، القائد السابق للمتمردين، وهي تستعد لمحاكمته. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وقعت الحكومة اتفاقا أبوجا، وهو اتفاق لوقف إطلاق النار مع الجبهة المتحدة الثورية التي يتزعمها قائد مؤقت هو عيسى سياسي (انظر S/2000/1091). وينص الاتفاق على قيام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بدور الرصد، وإتاحة الحرية الكاملة للأمم المتحدة لنشر قوات في جميع أنحاء البلد فضلا عن تأمين حركة العاملين في المجال الإنساني وحركة السلع والأشخاص دون أية عوائق في شتى أنحاء البلد. كما ينص الاتفاق على إعادة الأسلحة وغيرها من المعدات التي استولت عليها الجبهة المتحدة الثورية إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والاستئناف الفوري لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإجراء استعراض لسير تنفيذ الاتفاق بعد ٣٠ يوما. وبالرغم من عدم وجود مفاوضات مباشرة بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية، فقد عادت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى إجراء اتصالات منتظمة وتنفيذ تدابير لبناء الثقة، مما أسفر عن قيام الجبهة المتحدة الثورية بإعادة بعض المعدات التي كانت قد استولت عليها من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

باء - المحكمة الخاصة المستقلة

٢٠- طلب مجلس الأمن، في قراره ١٣١٥ (٢٠٠٠) المؤرخ في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، إلى الأمين العام أن يتفاوض لعقد اتفاق مع حكومة سيراليون من أجل إنشاء محكمة خاصة مستقلة على أن يكون للمحكمة اختصاص موضوعي فيما يتصل بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فضلا عن الجرائم المحددة بموجب القانون السيراليوني ذي الصلة والمرتكبة في أراضي سيراليون. وعملا بهذا القرار، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن، في تقريره المؤرخ في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/915)، بأن مفاوضات بشأن إنشاء المحكمة الخاصة المستقلة قد أجريت مع حكومة سيراليون في كل من نيويورك وفريتاون. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قام فريق تابع للأمم المتحدة بزيارة فريتاون. واجتمع الفريق برئاسة سيراليون وبكبار مسؤولي الحكومة وبأعضاء السلطة القضائية وعدد من المحامين، وأمين المظالم، وأفراد من المجتمع المدني، ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، ووكالات عاملة في مجال حماية الأطفال تشارك في إعادة تأهيل الأطفال من المقاتلين السابقين. كما اجتمع الفريق ببعثة تابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في فريتاون فيما يتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. وفي أعقاب المشاورات المذكورة أعلاه، اقترح الأمين العام الإطار القانوني والترتيبات العملية لإنشاء المحكمة الخاصة (انظر S/2000/915).

٢١- وقد أبرز الأمين العام، في التقرير المذكور أعلاه، الدور الهام لكل من المحكمة الخاصة المستقلة ولجنة الحقيقة والمصالحة في وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز الاحترام لسيادة القانون. وستعمل المحكمة واللجنة معا على المساعدة في إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٢٢- وفي تبادل لاحق للرسائل، سلم رئيس مجلس الأمن في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1234)، والأمين العام في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بالمجرمين من الأحداث. ولهذه الغاية، ستتعاون الأمم المتحدة مع حكومة سيراليون وغيرها من الفعاليات ذات الصلة من أجل تطوير المؤسسات المناسبة، بما في ذلك إدراج أحكام محددة فيما يتصل بالأطفال. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في سياق المساعدة التي تقدمها لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة وبالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية، بالإعداد لعملية تشاور لتوضيح العلاقة الدقيقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة (انظر الفرع الثالث - ألف أدناه).

٢٣- وقد طلب رئيس مجلس الأمن، في رسالته، إدخال بعض التعديلات على مشروع النظام الأساسي للمحكمة والاتفاق الخاص بإنشائها وفقا للتعليقات التي أبدتها المجلس. وفي هذا الصدد، طلب رئيس مجلس الأمن أن تمارس المحكمة اختصاصا يشمل محاكمة الأفراد الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية - أي أولئك الذين كانت لهم أدوار قيادية - فيما يتصل بارتكاب الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة من حيث الموضوع. وأوصى مجلس الأمن بأن يتم تمويل المحكمة عن طريق التبرعات. وإدراكا للمخاطر التي ينطوي عليها بدء عمل المحكمة الخاصة بالاستناد فقط إلى إمكانيات تقديم التبرعات، فقد اقترح المجلس ألا تبدأ عملية إنشاء المحكمة إلى أن تحصل الأمانة العامة للأمم المتحدة على ما يكفي من الأموال لتمويل إنشاء المحكمة وأعمالها على مدى ١٢ شهرا مع التعهد بتغطية النفقات المتوقعة لفترة الأشهر الـ ١٢ التالية.

جيم - الأطفال والتراعات المسلحة

٢٤- وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٣، قدم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، تقريرا إضافيا إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين (E/CN.4/2000/71). وفي مرفق بهذا التقرير، أفاد السيد أوتونو بأنه أجرى، أثناء البعثة التي قام بها إلى سيراليون في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩، زيارات للسكان المتضررين من جراء الحرب بالقرب من فريتاوان ومنطقة بو وعدة مخيمات للأشخاص المشردين داخليا ومراكز للتدريب المهني. كما زار مركز الرعاية المنزلية الأسرية للأطفال المحاربين في لاكا في ضواحي فريتاوان حيث قابل مجموعة من الأطفال الذين كان الكثير منهم يعانون من صدمات نفسية شديدة. ومن بين هؤلاء أم في الخامسة عشرة من العمر كان قد أفرج عنها قبل وقت وجيز من وراء

خطوط المتمردين، وأطفال يتامى تتراوح أعمارهم بين ٣ و٤ سنوات، وأطفال من المقاتلين السابقين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٦ سنة.

٢٥- وتحديث الممثل الخاص عن عدة تجارب مقلقة، بما في ذلك الزيارة التي قام بها إلى مخيم بلدة موراي للأشخاص المبتورة أطرافهم في فريتاوان. ويوفر هذا المخيم المأوى والتدريب لأغراض إعادة التأهيل لنحو ٢٦٠ ضحية من الضحايا الذين بترت أطرافهم و١٠٠٠ جريح من جرحى الحرب من بينهم عدد كبير من الأطفال. وكان أصغر الأطفال الذين قابلهم الممثل الخاص طفل يدعى أبو وكان عمره آنذاك ١٠ أشهر. وكان المتمردون قد بتروا ساقه هذا الطفل عندما كان عمره شهرين فقط. وذكر الممثل الخاص أن أجسام الكثيرين من الأطفال قد شوهدت عمدا وأن أطرافهم قد بترت بصورة وحشية. وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وحده، اختطف ما يزيد عن ٤٠٠٠ طفل خلال الغارة التي شنتها قوات الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة على فريتاوان. وأفاد الممثل الخاص بأن التقديرات المستقاة من مصادر علمية تشير إلى أن ما نسبته ٦٠ في المائة من الأطفال المختطفين هم من الفتيات اللواتي تعرضن لمعظمن لإيذاء جنسي. ويشير تقرير الممثل الخاص إلى أن الآلاف من الأطفال قد استخدموا كجنود في صفوف ثلاث مجموعات متحاربة رئيسية هي الجبهة المتحدة الثورية، والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون السابق، وقوات الدفاع المدني. وهناك ما يزيد عن ٣ ملايين سيراليوني يشكل الأطفال ما نسبته ٦٠ في المائة منهم - أي ثلثي مجموع السكان - هم من الأشخاص المشردين داخليا من جراء الحرب أو الذين يعيشون كلاجئين خارج سيراليون ومن بينهم نحو ١٠٠٠٠ طفل انفصلوا عن والديهم. وقد تيتم عدة آلاف من الأطفال. وهناك ما يزيد عن ٣٠٠٠ طفل من "أطفال الشوارع" في فريتاوان وحدها. ويعاني الكثير من الأطفال من صدمات نفسية شديدة.

دال - العنف ضد المرأة وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

٢٦- إن المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، السيدة رادهيكا كوماراسوامي، وقد أفلقتها ما تعرضت له النساء أثناء التراع الدائر في سيراليون من إساءات وعمليات اغتصاب واسعة النطاق، قد طلبت القيام بزيارة إلى هذا البلد ولكنها لم تتلق بعد أي رد من الحكومة. كما أن المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، السيدة أسما جاهانجير، لا تزال تنتظر الحصول على رد من حكومة سيراليون للقيام بزيارة إلى هذا البلد.

هاء - أشكال الرق المعاصرة

٢٧- أفادت السيدة غي ج. ماكدوغال، المقررة الخاصة للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعنية بأشكال الرق المعاصرة، في تقريرها الذي قدمته إلى اللجنة الفرعية في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (E/CN.4/2000/21)، بأنها

شاركت في بعثة إلى سيراليون في حزيران/يونيه ١٩٩٩، بناء على دعوة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وقد أدى اتفاق السلام المعقود في لومي إلى حدوث انخفاض نسبي في العديد من أسوأ حالات الانتهاكات. ومع ذلك، فإن التعدي الجنسي على النساء والفتيات قد تواصل. بل إن وتيرة هذه الانتهاكات قد تصاعدت في سياق اندلاع النزاع المسلح مرة أخرى في أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد ارتكبت جميع القوات المتحاربة، ولا سيما ميليشيا الجبهة المتحدة الثورية المتمردة، جرائم ضد السكان المدنيين، بما في ذلك انتهاكات واسعة النطاق تشمل اغتصاب النساء والاعتداء الجنسي عليهن وتشويههن وقد حدث العديد من عمليات الاغتصاب بعد اختطاف الضحايا وإجبارهن على معايشة محتطفيهن. وأقدمت القوات المتمردة على اختطاف فتيات صغيرات في سن العاشرة وأخضعتهن للاستعباد الجنسي.

واو - حرية التعبير

٢٨ - على الرغم من أن المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، السيد عابد حسين، لم يرسل أية رسالة إلى حكومة سيراليون في عام ٢٠٠٠، فإن حالة حرية التعبير في هذا البلد تثير قلقه. وفي سياق استئناف الأعمال الحربية، أصبح العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية ينظر إلى سيراليون باعتبارها أحد البلدان الأكثر خطورة في العالم بالنسبة للصحفيين. ففي عام ١٩٩٩، لقي ١٠ صحفيين مصرعهم في سيراليون. وفي عام ٢٠٠٠، قامت قوات الجبهة المتحدة الثورية المتمردة بقتل ثلاثة صحفيين في هذا البلد.

ثالثا - أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في سيراليون

٢٩ - تشكلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لكي تحلّف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون التي كانت قد شكلت في عام ١٩٩٨ عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٨١ (١٩٩٨). ويتأسس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون السيد أولومبي آدينجي، الممثل الخاص للأمين العام. وقد أسندت إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي تتكون من عناصر عسكرية ومدنية ولاية متعددة التخصصات تتمثل في التعاون مع حكومة سيراليون وغيرها من الأطراف في اتفاق السلام المعقود في لومي من أجل تنفيذ هذا الاتفاق والمساعدة في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

٣٠ - والعلاقة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ناشئة عن مذكرة التفاهم بين المفوضية وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلم. وقد تعززت هذه العلاقة أيضاً بالأحكام التي نص عليها البيان الرسمي المتعلق بحقوق الإنسان في سيراليون والذي اعتمد في حزيران/يونيه ١٩٩٩ خلال الزيارة التي قامت بها المفوضة السامية إلى هذا البلد (انظر E/CN.4/2000/31، الفقرة ٢٦).

٣١- وفي أعقاب التوقيع على اتفاق السلام المعقود في لومي، أذن مجلس الأمن بتعيين تسعة موظفين آخرين في قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والذي كان يضم في السابق خمسة موظفين. وتم تكييف ولاية حقوق الإنسان المسندة إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بحيث تتلاءم مع الحالة المعقدة في هذا البلد وتركز على أربعة مجالات هي: الرصد، والإبلاغ، والتدخل، والتعاون التقني. وأنشأ قسم حقوق الإنسان آلية لمتابعة تنفيذ ما يتضمنه اتفاق السلام المعقود في لومي من عناصر تتصل بحقوق الإنسان. وعند اندلاع النزاع مرة أخرى في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٠ والإجلاء الجزئي للموظفين الدوليين، وبناء على توجيهات من مقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، احتفظ قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بوجود ميداني كبير من أجل رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويصدر هذا القسم تقارير داخلية أسبوعية وشهرية يجري تعميمها على نطاق واسع ضمن منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينشر القسم رسالة إخبارية دورية يناقش فيها قضايا حقوق الإنسان في سيراليون. كما تتدخل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، على مختلف المستويات ومع مختلف الفعاليات، من أجل معالجة الشواغل الفردية والموضوعية في مجال حقوق الإنسان.

٣٢- ويؤدي قسم حقوق الإنسان، على أساس توجيهات عامة تصدر عن مقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، دورا هاما في تحديد قضايا حقوق الإنسان التي تهم المجتمع الإنساني ووكالات الأمم المتحدة العاملة في سيراليون. وقد قام هذا القسم، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بإنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان في سيراليون تجتمع مرة كل أسبوعين وتوفر محفلا للتشاور وتبادل الأفكار والمعلومات بين الجهات المعنية بحقوق الإنسان والوكالات الإنسانية. ومن أجل تعزيز القدرات المحلية، يعمل القسم إلى جانب المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك المنظمة الجامعة التي تضم الأوساط المحلية المعنية بحقوق الإنسان، والمحفل الوطني لحقوق الإنسان، فيما يتصل بتنفيذ مشاريع مشتركة تشمل، فيما تشمله، تزويد المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني عموما ببرامج تدريبية وبالمساعدة التي توجد حاجة ماسة إليها. وما برح قسم حقوق الإنسان يؤدي أيضا دورا نشطا في توفير التدريب المنتظم في مجال حقوق الإنسان لصالح الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين والموظفين الجدد العاملين في مجال حفظ السلم والتابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية. ويقوم القسم حاليا بتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لأفراد الجيش السيراليوني المدربين حديثا. وخلال السنة، استفاد نحو ١ ٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة المحلية أيضا من هذه العملية التدريبية. ومن أجل توفير التدريب للشرطة على أساس نموذجي مكيف بما يتلاءم مع بيئة سيراليون، انتهى القسم من وضع الترتيبات اللازمة لإنتاج دليل تدريبي لأفراد الشرطة.

٣٣- وستؤدي القدرة التشغيلية المعززة لقسم حقوق الإنسان إلى تحسين قدرته على ضمان النجاح في تنفيذ مشاريع حقوق الإنسان التي تعمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على تنفيذها والتي ترد في النداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل سيراليون في عام ٢٠٠١. وهذه المشاريع التي سيتم تنفيذها بالتعاون مع المفوضية السامية

لحقوق الإنسان تتألف من: (أ) إنشاء مركز للمعلومات/التوثيق في مجال حقوق الإنسان؛ و(ب) جمع البيانات وتحليلها؛ ورصد حالات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية المتصلة بالتراع؛ و(ج) توفير المساعدة التقنية للنظام القضائي؛ و(د) تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

٣٤- كما أن قسم حقوق الإنسان يدعم على المستوى الميداني التزام المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالمساعدة في إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ولجنة للحقيقة والمصالحة.

٣٥- وقد دعت المفوضية السامية في عدة مناسبات خلال السنة، وبخاصة عقب اندلاع التراع المسلح مرة أخرى في سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠٠، إلى توفير الدعم الدولي لشعب سيراليون، وإنهاء أعمال العنف، وتحقيق المصالحة، وإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وقد تضمن تقرير المفوضية السامية المقدم إلى الجمعية العامة (A/55/36)، والبيان الذي أدلت به أمام اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وبيان الإحاطة الذي أدلت به في الدورة غير الرسمية للجنة حقوق الإنسان في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إشارات إلى حالة حقوق الإنسان في سيراليون.

٣٦- وخلال بداية الفترة التي اندلع فيها التراع المسلح مرة أخرى في أيار/مايو ٢٠٠٠، قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإنشاء فرقة عمل في جنيف معنية بالحالة في سيراليون من أجل الاتصال بقسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في معالجته لجوانب التراع ذات الصلة بحقوق الإنسان. وقد أنشأت المفوضية السامية، ضمن هذه الوحدة، وظائف متخصصة تركز على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في مجال حقوق الإنسان في سيراليون، بما في ذلك حقوق الطفل، وقضايا التمايز بين الجنسين، والتدريب، وسيادة القانون، وبناء القدرات لصالح المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية. ومن أجل إتاحة فرصة عملية لضحايا الأزمة في سيراليون من أجل إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم، خصص صندوق التبرعات لضحايا التعذيب مبلغاً قدره ٣٠٠.٠٠٠ دولار لتقديم المساعدة الطارئة لضحايا التعذيب في البلدان التي تفتقر إلى المساعدة. وفي إطار هذا البرنامج، تولى أولوية عالية لضحايا عمليات بتر الأطراف والتشويه في سيراليون.

٣٧- وقدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مساعدة في إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. كما تساعد المفوضية السامية في عملية إنشاء لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان، حسبما هو منصوص عليه في اتفاق السلام المعقود في لومي. وتتعاون المفوضية مع مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة من أجل ضمان امتثال المحكمة الخاصة المستقلة التي سيتم إنشاؤها للمعايير الدولية الراسخة في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق أيضاً، شرعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب الشؤون القانونية، باعتبارهما الهيئتين المسؤولتين عن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لإنشاء وتشغيل لجنة المصالحة والحقيقة والحكمة الخاصة المستقلة على التوالي، في عملية مشاور تهدف

إلى توضيح العلاقة بين هاتين المؤسستين. ويعتقد أن هذه العملية ستمهد الطريق أمام تعاون المؤسستين بحيث يكون دور كل منهما مكتملا وداعما للآخر، مع مراعاة وظائفهما المختلفة ولكن المترابطة مراعاة تامة.

ألف - إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة

٣٨- وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٤/٢٠٠٠ و اتفاق السلام المعقود في لومي والتعهدات الصادرة في إطار البيان الرسمي بشأن حقوق الإنسان في سيراليون، قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتقديم المساعدة التقنية لحكومة سيراليون في صياغة قانون إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. ويعكس هذا القانون الذي أقره البرلمان في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠ الممارسة الدولية الأمثل فيما يتصل بهذا الموضوع. وينص هذا القانون على أنه ينبغي للجنة أن تضع سجلا تاريخيا غير متحيز يشمل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المتصلة بالتراع، وأن تتصدى لمشكلة الإفلات من العقاب، وأن تستجيب لاحتياجات الضحايا. كما ينبغي للجنة أن تعمل على تعزيز عملية الشفاء والمصالحة ومنع تكرار الانتهاكات والتجاوزات. وبالتالي فقد وضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشروعاً خاصاً بالمرحلة التحضيرية لعمل لجنة الحقيقة والمصالحة. وقد أُرجى تنفيذ المشروع مؤقتاً بسبب الأحداث التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٠. ثم استؤنف تنفيذ المشروع بعد وضع برنامج محدث لتقديم الدعم لعمل لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون. كما أن المفوضية السامية والممثل الخاص للأمين العام قد استأنفا بالفعل عملية اختيار الأعضاء الدوليين والوطنيين في لجنة الحقيقة والمصالحة حسبما يقتضيه قانون إنشاء هذه اللجنة.

٣٩- وقد اشتركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تنظيم حلقة عمل دولية في فريتاون في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة. وحضر هذه الحلقة ممثلون عن حكومة سيراليون، بمن فيهم نائب الرئيس الذي افتتح حلقة العمل، وخمسة من الوزراء، بالإضافة إلى الممثل الخاص للأمين العام السيد أولوييمي آدجي، ومسؤولين من مختلف البعثات الدبلوماسية وقادة دينيين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية وزعماء قبائل بارزين.

٤٠- وفي بيان صدر عن حلقة العمل، حث المشتركون على المضي قدما في الأعمال التحضيرية للجنة الحقيقة والمصالحة وأعربوا عن رأي مفاده أنه يمكن لهذه اللجنة أن تقوم جنبا إلى جنب مع المحكمة الخاصة وأن تكون كل مبادرة من هاتين المبادرتين مكتملة للأخرى. كما أوصوا بالقيام بحملة شاملة لتوعية الجمهور فيما يتصل باللجنة سواء داخل سيراليون أو بين اللاجئين من سيراليون. وسلم المشتركون أيضا بأنه يمكن للجنة الحقيقة والمصالحة أن تسهم في تنفيذ مبادرات بناء السلم الأخرى في سيراليون، بما في ذلك البرامج الخاصة بترع سلاح المجندين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإعادة التوطين، وإعادة البناء وإعادة التأهيل، والإفراج عن المختطفين، فضلا عن احترام حقوق الإنسان.

٤١ - كما أوصى المشتركون في حلقة العمل بما يلي:

- ١' ينبغي أن تكون هناك عملية تشاور لتوضيح العلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة، مع التشديد بصفة خاصة على مسألة التوقيت؛
- ٢' ينبغي إنشاء فريق عامل من الخبراء معني بحقوق الطفل وإعادة تأهيل الأحداث وما يتصل بذلك من قضايا، من أجل وضع مقترحات تقدم إلى لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يتصل بكيفية معالجة هذه المسائل؛
- ٣' ينبغي الشروع فوراً في حملة شاملة لتوعية الجمهور فيما يتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة؛
- ٤' ينبغي البدء في أقرب وقت ممكن في تحديد أسماء أعضاء اللجنة الوطنيين والدوليين؛
- ٥' ينبغي لعملية إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة أن تأخذ في الاعتبار الكامل ممارسات المصالحة التقليدية.

٤٢ - ومن أجل إرساء الأساس لعمل لجنة الحقيقة والمصالحة وضمن مشاركة السيراليونيين أنفسهم في هذه العملية، قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتكليف منظمة غير حكومية محلية بإجراء بحث بشأن الأساليب التقليدية لتسوية النزاع وتحقيق المصالحة في سيراليون. وفي سياق المساعدة التي تقدمها لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة يتم تشكيلها على نحو سليم في سيراليون، تعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وغيرها من الشركاء المعنيين، على ضمان القيام في الوقت المناسب بتنفيذ توصيات حلقة العمل الدولية بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة؛ وستواصل المفوضية السامية دعم عملية إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، فضلاً عن الخطوات المفوضية إلى إنشاء اللجنة، على النحو المتصور في اتفاق السلام المعقود في لومي. والمفوضية السامية مستعدة لتقديم المزيد من المساعدة لهذه اللجنة عندما يتم إنشاؤها.

باء - لجنة حقوق الإنسان

٤٣ - لقد عملت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع حكومة سيراليون، من خلال قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في إعداد التشريع الخاص بإنشاء لجنة حقوق الإنسان وفي مناقشة الطرائق الخاصة بإنشاء هذه المؤسسة. وعقب قيام المستشار الخاص للمفوضية السامية المعني بالمؤسسات الوطنية بزيارتين إلى سيراليون خلال عام ١٩٩٩، تم ندب أخصائي في مجال المؤسسات الوطنية للعمل ضمن قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل توفير المساعدة والدعم التقنيين خلال مرحلة إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٤٤ - وبالنظر إلى تجدد القتال في أيار/مايو ٢٠٠٠، علقت بصفة مؤقتة الجهود الرامية إلى إنشاء لجنة حقوق الإنسان. واستؤنفت هذه العملية في أواخر السنة حين عقدت في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ حلقة العمل المعنية بإنشاء لجنة حقوق الإنسان في سيراليون. وقد نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقة العمل هذه بالتعاون مع قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمحفل الوطني لحقوق الإنسان. وحضر حلقة العمل ٤٠ مشتركا يمثلون جميع القطاعات والمناطق في سيراليون، فضلا عن رئيسي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كل من غانا وأوغندا. وقد أعاد وزير شؤون الرئاسة، في بيانه الافتتاحي، تأكيد التزام حكومته بإنشاء اللجنة. وعرض النائب العام ووزير العدل مشروع قانون إنشاء اللجنة من أجل مناقشته والتعليق عليه. وأعرب المشتركون في حلقة العمل عن تأييدهم لقيام الحكومة في أقرب وقت ممكن وبموجب قانون يصدر عن البرلمان بإنشاء لجنة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان يتم تمويلها تمويلًا كافيًا. وتم إنشاء لجنة تضم ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل وضع الصيغة النهائية للتعليقات على مشروع القانون وتقديمها إلى الحكومة.

رابعاً - الاستنتاجات

٤٥ - إن احتياجات سيراليون تتطلب وضع برنامج ضخم لتقديم الدعم والمساعدة الدوليين. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي في هذا الصدد. والمفوضية السامية لحقوق الإنسان مقتنعة بأن انتهاك حقوق الإنسان هو من الأسباب الجذرية للتزاع الدائر في سيراليون ومن ثم فإن احترام حقوق الإنسان ينبغي أن يشكل حجر الزاوية في أي جهد قابل للاستمرار يهدف إلى إعادة بناء المجتمع السيراليوني. وفي هذا السياق، ستواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقديم المساعدة في بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. وهذا سيشمل تقديم المساعدة التقنية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة وطنية لحقوق الإنسان؛ وبناء القدرات من خلال تدريب موظفي السلطات المكلفة بإنفاذ القوانين؛ وتقديم الدعم للأوساط المحلية المعنية بحقوق الإنسان؛ ووضع برامج لإعادة تأهيل ضحايا الحرب، ولا سيما النساء والأطفال. ولا تزال المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعول على دعم الدول الأعضاء لتنفيذ برنامجها الخاص بسيراليون.

— — — — —